

الأصول الصرفية عند الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) في كتابه المقاصد الشافية على ألفية ابن مالك

دراسة صرفية

أ.م.د. / فائزة علي محمد

زينب أنورياور

جامعة كرميان / كلية التربية الأساسية / قسم اللغة العربية

Al-Şarfī Principles According to Shāṭibī in His Work alMaqāṣid al-Shāfiyah on Alfīyyat Ibn Mālīk A Morphological Study

faiza.ali@ garmain.edu.krd

zynbbajlan24@gmail.com

المخلص

يهدف هذا البحث إلى بيان موقف الشاطبي من الظواهر اللغوية المخالفة للقياس وهي: (القليل والنادر والشاذ) وبيان أثرها في منهجة الأصولي عبر تحليل نصوص ألفية ابن مالك، وقد تناولت في هذا البحث المذهب الذي ينتمي الشاطبي وموقف الشاطبي من الأصول الصرفية والتي هي (السمع - القياس - الاجماع - الاستصحاب الحال) عبر دراسة مستفيضة في كتابه المقاصد ودى تجويزه القياس على القليل والنادر والشاذ، وموقفه من كل أصل من هذه الأصول مع الإستشهاد بنماذج وافيه لبيان المعنى المقصود وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، فأسلوب الشاطبي في كتابه يتميز بقوة الرد والترجيح، والتأويل؛ لأن كتابه يعد ثمرة جهده العلمي الذي اعتمد فيه على مصادر متنوعة في الفقه والأصول والحديث والنحو والصرف والصوت واللغة وغير ذلك. والنصوص الذي درسها الشاطبي وعلل سبب حكمه على كل ظاهرة، كذلك يبين آراء الذين سبقوه في ذلك من العلماء، وكانت أسلوبه محسوساً دقيقاً لا يتلمس إلا من خلال التدقيق؛ لأنه يتبع فيه آثار ابن مالك وجلب آراء المذهبين (البصرية والكوفية) وهو ما يكون في بعض المسائل. الكلمات المفتاحية: الشاطبي - أصوله الصرفية - القليل - النادر - الشاذ

Abstract

This study aims to explore al-Shāṭibī's position on linguistic phenomena that deviate from analogy—namely: what is rare infrequent, and anomalous (shādhah)—and to clarify their influence on his methodological approach as a jurist. Through a detailed analysis of texts from Alfīyyat Ibn Mālīk, the research examines the school of thought to which al-Shāṭibī belonged, along with his stance on foundational morphological principles: al-samā' (transmission), al-qiyās (analogy), al-ijmā' (consensus), and istishhāb al-ḥāl (presumption of continuity). The study further investigates his permissibility of analogy based on rare or anomalous usage, providing illustrative examples to explain his views. The research adopts a descriptive-analytical methodology. Al-Shāṭibī's approach is characterized by strong argumentation, preference, and interpretation, as evidenced in his work al-Maqāṣid, which reflects the culmination of his scholarly effort and draws on diverse sources in jurisprudence, ḥadīth, grammar, morphology, phonology, and linguistics. Al-Shāṭibī carefully analyzes the texts he studies, providing his reasoning for judgments on each phenomenon, while also referencing the views of earlier scholars. His style is marked by subtlety and precision, often requiring close reading to discern, as he follows the linguistic methodology of Ibn Mālīk and draws upon both the Baṣran and Kūfan schools in certain cases

Keywords: al-Shāṭibī – Morphological Principles – Rare Usage – Infrequent Forms – Anomalous Forms

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى أَشْرَفِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ، نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ (ﷺ) وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ. أمّا بعد: حظيت الدراسات (النحوية والصرفية) بعناية ملموسة من قبل الدارسين قديماً وحديثاً، وقد صبّ الباحثون أهتمامهم على دراسة الأصول

النحوية دون الإشارة إلى الأصول الصرفية التي تتبعها المؤلف في الصرف؛ وذلك لكون الصرف يشبه النحو في الدراسات القديمة قبل أن يستقل الصرف علماً قائماً بذاته منذ زمن ابن جني (ت ٣٩٢هـ)؛ ولذا وجه الدارسون إهتمامهم بدراسة الأصول الصرفية. وقبل الخوض في صميم الموضوع، لابد لنا من تمهيد موجز لمعرفة من هو الشاطبي وسنة ولادته ووفاته وماهي أهم مؤلفاته.

أولاً: أسمه وكنيته أبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي أصولي حافظ من أهل غرناطة كان من أئمة المالكية^(١)، ويُعد العلامة المؤلف من أحد المحققين الأخيار الجهابذة الذي كان له دور كبير وراسخ في سائر الفنون والمعارف، وهو من العلماء الأثبات والأئمة الثقات الكبار، الأصولي الفقيه المفسر المُحدث له العديد من الأستنباطات الجليلة، وكثير من الأبحاث الشريفة والفوائد اللطيفة تميز بالإصلاح والعفة والورع وإتباع السنة، والإبتعاد عن البدعة^(٢). وكُنِيَ بالشاطبي نسبة إلى الشاطبة وهي مدينة معروفة في الأندلس^(٣).

ثالثاً: مولده لم يحدد مترجمي الشاطبي ولادته بناءً على ذلك أعتمدوا على الفترة التي توفي فيها أحد شيوخ الشاطبي، ومنهم شيخه أبي جعفر أحمد بن الزيات الذي كان من أسبق شيوخه، ت ٧٢٨هـ وهذه الفترة قد كان الشاطبي في عمر اليفاعه، وهذا يجعلنا نعتقد بان ولادته كانت قبل ٧٢٠هـ^(٤)، وقد توفي في شعبان من سنة ٧٩٠هـ في غرناطة^(٥).

ثالثاً مؤلفات الشاطبي وقام الشاطبي بتأليف بعض من الكتب ومنها:

أولاً: الموافقات في أصول الاحكام، أو الفقه^(٦) يُعدّ هذا الكتاب من المؤلفات المطبوعة لدى الشاطبي ويتميز بأنه كتاب جليل القدر، لامثيل له، وفيه دليل على إمامته وبالأخص في علم الأصول، وقد قال عنه ابن مرزوق وهو من أقدم الكتب التي تألفت^(٧) ثانياً: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية^(٨): ((وهو شرح له على ألفية ابن مالك، وهو شرحٌ له قيمة علمية تجعله يتقدم على غيره من شروح الألفية؛ ولذلك يذكر أنهُ لم يؤلف على الألفية شرح قبله بحثاً وتحقيقاً))^(٩)، وقد كتب هذه الكتاب سنة ٨٦٢هـ، ويوجد له نسخة ثمينة في الرباط^(١٠). وهو من شراح الألفية في كتابه المقاصد الشافية قد أولى الأصول الصرفية أهتماماً خاصاً والتي عبرها صُبت إهتمامه في دراسة (القليل والنادر والشاذ) في السماع والقياس ولم يكن في ذلك قلة متبعاً مذهباً معيناً في المذاهب النحوية، بل كان مذهبه مستقلاً في الحكم على الظاهرة الصرفية مع عدم إهماله لإراء الأقدمين من الصرفيين، بل كان يعضد رأيه بمن سبقه كالخليل وسيبويه والمبرد وابن جني وأبي حيان وغيرهم من النحاة والصرفيين ومما يؤكد ما ذكرناه نحو: ماجاء في الأسم المجرد والمزيد، مثلاً ذهب الشاطبي إنَّ الاسم يكون على قسمين المجرد والمزيد فالمجرد من الزيادة فمُنْتَهَى ما يبلغه من الحروف خمسة أحرف؛ وذلك لأن الحروف يذكر ويؤنث، وقد يكون هذا الأسم يتكون من ثلاثة أحرف، نحو: رَجُلٌ، وَضَلْعٌ، وَنَمِرٌ، وقُلُسٌ إلى غير ذلك، ويكون رباعياً، نحو جَعْفَرٌ، وقِمَطَرٌ، وبُرْقُعٌ إلى غير ذلك، أو خماسياً، نحو: سَقَرَجُلٌ، وجَمْرَشٌ، وجُرْدُخُلٌ، إلى غير ذلك فهذا على مذهب البصريين، أي أنَّ الأسم الرباعي والخُماسي لا يكون فيه زيادة، وإنما تكون حروفه أصلية؛ بينما ذهب الكوفيون أنَّ الأسم الرباعي والخُماسي تتكون من حروف الزيادة وهذه الزيادة قد تكون حرف واحد، نحو: جَعْفَرٌ، فالشاطبي في هذه المسألة موافق للبصريين وجعل مذهبهم هو الأصح، وقال: لا يجوز الكلمة أصلية، نحو: (أَحْمَرٌ) فالهمزة فيها زائدة والدليل على ذلك أنها مشتقة من حَمَرَةٍ، ولم يكن هذا الدليل فقد غُدا الهمزة الأصلية، وأدركنا أنَّ الأَحْمَرَ والحَمَرَةَ لا يوجد توافق في حروفهما كتوافق في ثلاثة الحروف الأول في كلمتين أَحْمَدٌ وأَحْمَرٌ، وهذا دليلٌ آخر يدل على زيادة الهمزة في كلمة أَحْمَرٌ^(١١). بناءً على ذلك لا يجوز الحكم على شيء دون وجود دليل على ذلك، وهذا مذهب إليه البصريين في وجود الحرف الزائد في الكلمة، نحو: الهمزة في كلمة (أَحْمَرٌ) سواء أكان ثلاثياً، ورباعياً، أو خماسياً نجده وافق البصريين في القياس وقلته في السماع. وأحياناً نجده يتوسط في مذهب بين البصريين والكوفيين، نحو: في مسألة النسب، إذ قال الشاطبي أنَّ الكوفيين يرون عند النسب إلى (فُعِيلٌ-فُعِيلٌ) إذا كان الفعل على وزن (فُعْلِي)، أو (فُعْلِي)، إذا كان الفعل معتل اللام جاز القياس عليه في التصريف، وأن كان صحيحاً لا يجوز القياس عليه؛ لأن ذلك موقوفٌ على السماع، نحو ماجاء على وزن (فُعِيلٌ) تَقْيِفٌ تقول تَقْفِي، وفي (فُعِيلٌ) سُلَيْمٌ سُلْمِيٌّ وهذا معناه أن الياء تحذف عند النسب على^(١٢) بينما ذهب البصريون ومنهم سيبويه، والمبرد إلى إثبات وجود الياء عند النسب وعدم حذفها لكن سيبويه اشترط أن تلحقه تاء التأنيث، نحو: سُلَيْمَةٌ سُلَيْمِيٌّ، وعُمَيْرَةٌ عُمَيْرِيٌّ، عند النسب فما كان على (فُعِيلٌ-فُعِيلٌ) نحو: تَقْيِفٌ تَقْفِيٌّ، سُلَيْمٌ سُلَيْمِيٌّ^(١٣). فالشاطبي في هذه المسألة وقف موقفاً وسطاً بين البصريين والكوفيين، فلم يرجح أحدهما على الآخر، ولكنه عرض رأيهما دون أن يناقشه، والسبب في ذلك؛ لأنه رأى أن مذهب إليه البصريين هو الصحيح باعتمادهم على القياس وهو إثبات الياء في النسب وكثرة السماع، وكذلك الكوفيين كانوا على صوابٍ في رأيهم، لإعتمادهم على بعض النماذج الشاذة والنادرة التي وردت عن كلام العرب، نحو النسب إلى قريش تقول: قُرَشِيٌّ هذا عده سيبويه شاذاً^(١٤)، وكذلك أبْن يعيش عد حذف الياء شاذٌ، نحو: حَرَيْفٌ حَرْفِيٌّ^(١٥)، لكن الكوفيين قاسوا عليه؛ بينما الشاطبي ذكر كلاهما ولم يشير إلى شذوذ الذي جاء به العلماء. لكي لا يرجح أحدهما على الآخر، أي أنه توافق مع كلا المذهبين؛ بينما نجده يوافق البصريين، وكذلك يخالفهم ويوافق الكوفيين والبغداديين أيضاً، نحو: إن ما كانت عينه

واوأمَن (مفعول) يكون نادراً^(١٦)، نحو: مَرُورٌ وَمَصْرُوعٌ وهذا ما جاء به سيبويه^(١٧)، ونحو: مَصْرُوعٌ، ومَذْذُوفٌ وهذه المسألة قد ذكرها ابن السكيت في إصلاح المنطق^(١٨). لأن الأصل في القياس هو أعلاله دون تصحيحه؛ بينما ذهب المبرد إلى جواز تصحيحه دون إعلاله لعدم ثقل الواو بالنسبة للياء^(١٩)، ونجده توافق مع ابن جني الذي ذهب إلى أن القياس هي تصحيحه في الياء دون الواو يعني تصحيحه بالواو يكون نادراً لذا ينبغي إعلاله^(٢٠).

فقد وافق الشاطبي البصريين لذكر رأي سيبويه، ومخالفته لهم بذكر رأي المبرد، وتوافق مع الكوفيين بذكره رأي ابن سكيت، وموافقته للبغداديين بذكره رأي ابن جني، لذا نجد أنه لم يتبع مدرسة من المدرستين، بل كان رأيه مستقلاً. ونجده يوافق البغداديين والأندلسيين أيضاً في مسألة (الميم الزائدة) في الأفعال يأتي نادراً؛ لأن الأصل كما ذهب إليه الشاطبي إذ ذكر ابن جني إن الزيادة من خصائص الأسماء، نحو: تَمَسْكَنَّ، تَمَنُّطَنَّ^(٢١)، وتوافق مع أبي حيان الذي ذهب إلى أن الأصل في تَمَسْكَنَّ وتَمَنُّطَنَّ هي تَسْكَنَّ وتَنَطَّقَنَّ وهذا على أن مجيئه يكون زائداً^(٢٢). منهج الشاطبي في كل مسألة يعرضها في كتابه المقاصد الشافية يعرض المسألة ثم يحللها ويعرض آراء المدرستين فيها فيميل إلى مدرسة دون الأخرى، أو يتخذ موقفاً وسطاً بين المدرستين دون ترجيح كما عرضنا وهذا ما يؤكد مذهبه المستقل من كل مدرسة ومن هذه الأصول :

أولاً السماع بالنسبة لموقفه من السماع فقد كان موقف الاندلسيين من السماع فلا يخالف مذهب البصريين وخاصة في القراءات فالشاطبي كونه اندلسياً، فقد كان موقفه منها في كتابه المقاصد الشافية وهو شرحٌ للألفية ابن مالك فقد كان يهتم بالسماع بشكل كبير؛ لأنه عدّه أحد أصوله الصرفية، وركناً أساسياً من أركان الصرف، إذ لم يكن السماع معدوماً لدى الشاطبي وإن كان قليلاً؛ لأنه جاء بنماذج ليستشهد عليه، لأن كل قاعده لا بد لها من أدلة يستدل به عليها سواء أكان مسموعاً من كلام العرب، أو من القرآن أو الحديث أو الشعر حتى وإن كان قليلاً، هذا لا يعني عدم البحث فيها وبيان الأصل منها، نحو: (فَعِلٌ) الذي ورد في السماع قليلاً وهذا ما جاء بقوله: ((وأما فَعِلٌ فليس بمعدوم لقولهم دُئِلٌ ورُئِمَ وما جاء فيه في السماع شيء ثابت وإن كان قليلاً فلا يقال فيه إن معدوم ولا فيما أشبه الصورة إنه معدوم النظير))^(٢٣) وهذا دليلٌ لعدم رفض الشاطبي القياس على القليل في السماع، لأنه لم يعد إن ذلك كان معدوماً، ولا ينبغي الاستشهاد به، وهذا ما جاء به في قوله: ((أما السماع فقد كثر فيه كثرةً توجب القياس وأن قلَّ في نفسه، فلا مانع من القياس عليه))^(٢٤)، وهذا يعني إنَّ السماع يكون لده كثيراً، وينبغي القياس عليه حتى وإن كان قليلاً، ولكن بشرط أن يكون ذلك السماع من كلام العرب؛ لأنه كثيراً ما يرد صيغ وعبارات شاذة عن القياس ولا يجوز البناء عليها إلا إذا ماسم من العرب؛ لذا عدَّ الأطرَاد في السماع من الشروط المهمة على الرغم من كونه خارجاً عن المألوف التي جاء به البصريين نحو: نيابة صبيغة (فَعِيلٌ عن مفعول) يكون مقصوراً على السماع، ولا يقاس عليه وهذا ما جاء بقوله (نقلاً)، ولا يقيس على ذلك لكونه غير مسموع من كلام العرب وهذا ما جاء به في التسهيل أيضاً إذ ذكر صوغ فَعِيلٌ بمعنى مفعول مع كثرة غير مقيس، لكن ذهب بعض اللغويين أن يجعل ذلك قياساً إذ لم يكن فَعِيلٌ بمعنى فاعِلٍ، نحو: قَتِيلٌ - جَرِيحٌ؛ لأن فَعِيلٌ إذا جاء بمعنى فاعِلٍ لم يقس عليه؛ وإنما يقصر على السماع، نحو: عَلِمَ فهو عَلِيمٌ، ولا يبنى بمعنى مفعول؛ لأنه لا يمكن أن نقول معلومٌ؛ لأنه فَعِيلٌ بمعنى فاعِلٍ، وكذلك، ونحو: والله عَلِيمٌ حَكِيمٌ، وكذلك يقال: ضَرِبْتُ قِدَاحَ أَي ضَارِبٍ بِالْقِدَاحِ وهذا ما جاء به موقف على السماع ولا يبلغ القياس فيه^(٢٥)، وهذا دليلٌ أن الشاطبي سار على نهج من سبقه في أن اللفظة لا يقاس عليه، إلا إذا كانت شائعة ومطرّدة في السماع ومسموعاً عن كلام العرب، وإذا كان العكس لا يقاس عليها وبعد ذلك من القليل أو شاذاً. أما مصادر السماع عند الشاطبي فتشمل: القرآن الكريم وقراءاته.

أولاً القرآن الكريم: يمكن بيان موقف الشاطبي من القرآن الكريم من خلال ما يأتي:

١- القرآن يعد المصدر الأعلى من مصادر السماع من حيث بلاغته وفصاحته وموافقته لفصاحة العرب^(٢٦)، وينبغي فهم القرآن ومعانيه فهماً صحيحاً لا بمجرد قراءة ألفاظه، وهذا ما جاء به بقوله: ((أَفْصَحُ الكلام الذي هو القرآن، وعادته الاعتماد على ما جاء به والبناء عليه، وإن قل في غيره))^(٢٧).

٢- القراءه سنة العقول الراجحة^(٢٨): كان الشاطبي يهتم كثيراً ويشدد على أهمية القراءة، لأنه يجعل الانسان أكثر تفهماً وتدبراً وعبر قراءته يمكن تحصيل العلم والمعرفة^(٢٩)، نحو: قراءه أبين كثير *، نحو: [قَرَهُنَّ مَقْبُوضَةٌ] فهذه القراءة مقصورة على السماع، والدليل على ذلك ان (رُهْنٌ) على وزن (فُعْلٌ) لا يجمع عليه الثلاثي إلا في السماع لأن الأصل في (فُعْلٌ) من أحد شروطه أن يجمع عليه ما كان رباعياً، نحو قوله تعالى: [] [] [] [البقرة: ٢٨]، وما جاء من الثلاثي بدليل قراءه كثير وهذا دليلٌ أنه يكون غير مقيس وموقوف على السماع^(٣٠)، وكان موقفه من القليل والنادر والشاذ في القراءات القرآنية^(٣١)، ما تشير إلى الأمور الخارجة عن القياس فيها؛ لأنها قد تكون نادرة وقليلة مقارنة بالقسم الأعظم والأغلب، إلا أنها الأكثر الغالب والأكثر وروداً في القرآن الكريم حيث قسم ابن مجاهد* في كتابه السبعة القراءات إلى شاذة وغير شاذة، وكان طابع الشاذ يغلب فيه أكثر من بقية القراءات وكان غرضه بيان ما جاء شاذاً في القراءات^(٣٢). واحتجاج الشاطبي بالقرآن وقراءاته الشاذة يكون على معنيين: - أن يكون هذا الاحتجاج داخلياً

ضمن مصادر الثبوت، والسماع أو النقل^(٣٣): وهذا معناه الاستدلال بالقراءات المتواترة، ويرى الشاطبي إن هذه القراءات يحتج بها؛ لأنها ثابتة عن الرسول (ﷺ)، ومقبولة من جهة السماع فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها^(٣٤)، و((فكل ما ورد أنه قُرئ به الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً، أم آحاداً، أم شاذاً))^(٣٥)، وهذا دليل على أن الشاطبي لا يتيقّد بالمتواترة منها، بل يمكن الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية، وكذلك يحتجون بها حتى وإن خالفت القاعدة دون القياس عليها^(٣٦)، نحو: قراءة أبي جعفر * الضعيفة أو الشاذة قال تعالى: ﴿إِنَّا إِنَّا إِنَّا﴾ [الغاشية: ٢٥]، أشار الشاطبي أن (إِيَاب) على وزن (إِفْعَال)؛ لأن أصله (يُؤَاب) وهو ماعدّه الشاطبي مصدر (أَوَّب) يؤؤب، أي (إنّ إلينا إيابنا إياهم)، وهذا ما صرح به ابن جني في المحسّن برفض قراءة أبي جعفر * وحملها على الشذوذ في قراءة التشديد هو أبي حاتم *؛ لأنه وإن كان محمولاً على قوله تعالى: ﴿إِنَّا إِنَّا إِنَّا﴾ [النبا: ٢٨]، وهذا لا يجوز لئلا ينبغي أن يقال (إِوَاب)، فأصله من (يُؤَاب) فقلبت الواو ياء للكسرة التي تجانسها كما في (ذِيَّان - قِيْرَاط - ... إلخ)^(٣٧). - أن يكون الاحتجاج من جهة الدلالة والمعنى^(٣٨): ويراد به أن القراءات يمكن إلفادها منها في استنباط المعاني والأحكام والقراءات المتواترة كما قال جلال الدين البلقيني*: ((القراءات السبعة المشهورة، والآحاد قراءات الثلاثة التي هي تمام العشر وتلحق بها))^(٣٩)، بناءً على ذلك فإن الشاطبي يرى إن اختلاف القراءات له أثر واضح في زيادة المعنى وتوسع الفهم، لذا من الممكن الاحتجاج بالقراءات لتتبع المعاني التي تساعد على فهم النص القرآني، وهذا ما جاء به الشاطبي بقوله: ((وقد استمرأهل القراءات على أن يعملوا بالروايات التي صحت عندهم وبما وافق المصحف وإنهم لذلك قارئون للقرآن من غير شك))^(٤٠)، نحو: قال تعالى: ﴿إِنَّا إِنَّا إِنَّا﴾ [الطارق: ٦]، فالشاطبي أشار أن دافق في الأصل مدفوق؛ وهذا معناه أنه عدل من صيغته مفعول إلى فاعل، إذ أشار إلى ظاهر اللفظ وهو اسم الفاعل للدفع؛ بينما في الأصل هو من صيغة مفعول، أي أن (المدفوق) هو الذي يخلق منه الإنسان لا الدافق، وهذا دليل على ما جاء به الشاطبي^(٤١)، إن الاحتجاج بالقراءات يزيد المعنى لفهم النص القرآني.

ثانياً الحديث النبوي الشريف:

أما بالنسبة للحديث فيعد المصدر الثاني من مصادر السماع بعد القرآن الكريم وقد أهتم به الشاطبي لذا قال عنه: ((هو أفضح كلام البشر))^(٤٢)، وهذه الفصاحة المطلقة التي نسبها الشاطبي إلى الحديث النبوي إنما هي عنده لما ثبت أنه من لفظه (ﷺ)، أما ما لم يثبت أنه من لفظه فليس كذلك))^(٤٣)، وكان الحديث لدى الشاطبي يُقسم إلى الحديث المعنى بلفظه وهذا ما يصح الاستشهاد به، والحديث المعنى بنقل معانيه وهذا النوع من الحديث التي أعتنى بها الشاطبي بنقل معانيه فقط لا نقل الفاظه، ولا يقع الاستشهاد به من أهل اللسان^(٤٤)، وهو، بذلك وافق ابن الضائع الذي رفض الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف المروي بالمعنى، وبين السبب وراء الرفض هو عدم الوقوف على ما يلفظه الراوي بالمعنى، وهي ليست من لفظ النبي (ﷺ) وكذلك أشار ابن الضائع إلى رفض العلماء كسبويه وغيرهم الاحتجاج بالحديث؛ لأنه روي بالمعنى^(٤٥)، نحو: ورد في الحديث عن الرسول (ﷺ): ((لَيْهِ أَسْوَدٌ مِنَ الْقَارِ)) الشاهد فيه أسود من السواد وقد بنيت أفعل التفضيل من الصفة وهذا لا يجوز لأن الأصل عدم بناء الصفة على (أَفْعَلُ فَعْلَاءً) وهذه أحد شروط صياغة أفعل التفضيل وصيغ التعجب؛ ولذا عدّه الشاطبي ذلك شاذاً؛ وهذا دليل على أنه نقل معانيه دون الوقوف على ألفاظه، وعند العوده إلى الأصل تبين أنه لا يجوز البناء على ذلك كما أسلفنا^(٤٦). فالشاطبي كان على صواب؛ لأن هذا الحديث ضعيفاً وقليل ولا يكثر القياس عليه، وإلا لوجب أن نقيس صيغ التعجب على كل الالفاظ الخارجة عن القاعدة في باب التفضيل والعكس صحيح

ثالثاً كلام العرب شعراً ونثراً: وأهتم الشاطبي بالشعر، إهتماماً واسعاً ((وقد جاء الاحتجاج بالشعر عند الشاطبي وفق منهجه في القياس، وهو إعتماده الكثير المطرّد ذون الشاذ القليل، وهذا منهجه مع كل مصادر السماع))^(٤٧)، نحو: ((وقالوا في حسن حسن وذلك في العجب نحو حسن الوجه وجّهك))^(٤٨)، وكان الشاطبي في توظيفه لا يرد الشعر على ثلاثة مظاهر هي:

- ١- أن يأتي بالحكم، ثم يستشهد عليه بالشعر وغيره من مصادر السماع ليستدل على قياس هذا الحكم بدليل؛ لأنه جاء في كلام العرب^(٤٩)، ولكن إذا خالف ذلك السماع فهو عند يعد من القليل والنادر، نحو: قول ذي الرّمة: فَلَا عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ أَنَّ سِرْبَهَا قَطُوفٌ وَأَنَّ لَا شَيْءَ مِنْهُنَّ أَكْسَلٌ^(٥٠). وفي هذا النص تقدم معمول وهو (قَطُوفٌ) على أسم التفضيل (أكسل) وهذا ماعدّه الشاطبي نادراً وقليل^(٥١)
- ٢- أن يأتي بالشعر ثم يحكم عليه بالقلّة والشذوذ^(٥٢)، نحو قول العجاج*: رَأَى إِذَا أَوْرَدَهُ الطَّعْنُ صَدْرَ فَأَصْلَ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّاطِبِيُّ أَنَّ الْأَلْفَ مَنقَلَبُهُ عَنِ الْوَاوِ أَيْ أَنَّ أَصْلَ الْكَلِمَةِ هِيَ (زَوِي) الأ أنه في حاله تصريفها وأشتقاقها كما في كلمه آية، فأصلها آيبة فأما (آية) فنذكر أبي حيان أن الكسائي أشار أن وزنها، فاعلة، وحذفت العين فصارت آية؛ بينما ذهب الخليل إلى أن أصلها: آيبة، لكن العين أعلت وذلك بقلبها ألفاً ثم أدغامها وضع حرف المد عليها، فأصلها أن تكون العين صحيحة واللام معتلة، لكن جرى العكس فوزنها (فَعْلَةٌ) وألفها منقلبة عن ياء؛ وذلك لأن اللام في

(راي) إذا كانت ياء ينبغي أن يكون عين الفعل واو، لكن حدث العكس؛ لأن باب طَوِيْتُ ، وَرَوَيْتُ ، وَشَوَيْتُ هذا مطردٌ جداً بخلاف باب حَبِيْتُ، وَعَبَيْتُ فإنه قليل؛ لذا عُدَّ الشاطبي لفظة (راي) من القليل^(٥٣).

الضرورة الشعرية عند الشاطبي: وهي مخالفة القاعدة الأساسية للضرورة جِفاظاً على الوزن والقافية، وهذا ما ذكره الشاطبي بقوله: ((أن الضرورة الشعرية إنما تُعدُّ ضرورة إذا لم يمكن تحويل العبارة إلى ما ليس بضرورة، فإن أمكن ذلك عدت من قبيل ما جاء في الكلام))^(٥٤)، كقول الشاعر:

أصهْبُ هَذَارَ لَكَلِّ أَرْكَبُ بغيلةٍ تتسلَّلُ بين الأُنْبَبِ،

الأُنْبَبُ أصله الأُنْبُ وهو جمع غير الثلاثي على (أَفْعَلْ)، لكن الشاعر قام بتكبيك الباء وهو حرف الأخير للضرورة الشعرية جِفاظاً للوزن والقافية^(٥٥).
ثانياً النثر عند الشاطبي: ((فقد أورد الشاطبي الكلام العربي النثري معتمداً عليها في عملية الاستدلال والتعديد فوجدناه يُورد الأمثال، وأقوال العرب، ولغاتها، إلا أنه أدخل ضمن نثر العرب كلام سيبويه في (الكتاب) ومماثل به على القواعد وإن لم ينسبه إلى العرب))^(٥٦).

اولاً الأمثال: وهي من مصادر النثر الذي استشهد به الشاطبي أكثر من إستشهاده بأقوال العرب ولهجاتها، وهي حكمة العرب الذي يجتمع فيها إيجاز اللفظ، وإدراك المعنى و يكثر تداولها، ودورانها على الألسن^(٥٧)، وإذا ضربت الأمثال ثبت ذلك الأمر لها بالمثل الذي جات به^(٥٨)، نحو: أَحْنَكُ الشَّاتِنِ، وَأَحْنَكُ الْبَعِيرَيْنِ، هذا ماجاء به سيبويه في باب ماليس له فَعْل وإنما يحفظ حفظاً. ولا يقاس عليه وهذه وهذا هو أحد شروط صياغة أَفْعَل التفضيل والتعجب لأن الأصل في أَفْعَل التفضيل والتعجب أن حكمهما واحد وهو عدم صياغتهما من غير (فَعْلٍ) أي إذا لم يكن لهما فَعْل لا يمكن البناء عليه إلى ويريدون أشدهما أَكْلاً من (الْحَنْك). وأشار الشاطبي إلى أن سيبويه زعم أنهم ذكروا حَنْكَ وهذا ليس فَعْل، وأضاف سيبويه نحو: أبل الناس فجاءوا بِأَفْعَل على هذا الباب وإن لم يقولوا به. وهذا يعني أن أَحْنَك الشاتين من الشذوذ الذي وردت في الامثال الذي جاء بها الشاطبي كونها خالفت القياس^(٥٩).

ثانياً أقوال العرب وموقف الشاطبي منه شانه في ذلك شأن الأمثال فقد أدخل أقوال سيبويه ضمن كلام العرب المحتج بها- مانسب إلى العرب بشكل خاص: يراد به الأقوال التي جاء بها الشاطبي كدليل على الاحكام الذي يأتي به^(٦٠)، نحو: ما أنشده سيبويه لساعدة بن جؤبة:

حتى شأها قليلٌ موهناً عَمَلٌ باتت طَراباً باتت طَراباً وبات الليلُ لم يَنْمِ^(٦١).

الشاهد فيه (كليلٌ) على وزن فَعِيلٌ وهي صيغةٌ من صيغ المبالغة إلا أنَّ العمل فيها يكون قليلٌ إذ قام بنصب (موهنأ) على المفعول ولكنه ضعيفٌ بدليل قوله: ((وفي فَعِيلٍ قَلٌّ ذَا وَفَعْلٍ))^(٦٢). - ماجاء به سيبويه ووافق عليه القياس : وقد عد الشاطبي ما يأتي به سيبويه يكون ضمن كلام العرب الذي يحتج به لا؛ لأن الشاطبي وجد بأن كلام سيبويه يكون حجة لكنه يرى أن سيبويه^(٦٣) ((لا يمثّل إلا بما سَمِعَ بعينه، أو ما سَمِعَ مثله))^(٦٤)، نحو: ما أفقره من الشاذ الذي ورد في التعجب ؛ لأنَّ التعجب إذا ((لم يكن فعله المبني هو منه كثير الاستعمال فهو شاذ لا يقاس عليه، إلا أن ثبت استعماله لبعض العرب فحينئذ يُقاس بالنسبة إليهم، لا بالنسبة إلى من لا يستعمله))^(٦٥)، بناء على ذلك فالتعجب من قولهم (ما أفقره) يعدّه لدة المتقدمين من الشاذ الذي لا يقاس عليه؛ لأنه من أَفْقَرَ^(٦٦) وهذا ماجاء به سيبويه إذ ذكر أنه لم يسمع ب(فقر) ^(٦٧)، وهذا دليلٌ واضح بأن الشاطبي أهتم بالأقوال بناء على الأقوال الذي جاء بها سيبويه ضمن تحليله للنصوص، ولكن بأعتماده على سماع سيبويه نفسه كما أسلفنا ذلك.

ثانياً القياس الصرفي عند الشاطبي اما موقفه من القياس فيتمثل في أعتماده على من سبقه في ذلك و أتباع ماجاء به العرب وهذا ماجاء بقوله: ((المعتمد في القياس عند واضعيه الأولين إنما هو أتباع صلب كلام العرب))^(٦٨) ، وقال أيضاً: ((واعلم أن القياس في العربية يُطلق على وجهين: أحدهما أن يُلحق بكلام العرب ما ليس منه لجامع بينهما))^(٦٩)، نحو: قلب أُلُف المقصورة في حاله التنثية إلى الياء إذا كانت رابعة ،أو خامسة ،نحو: مُعْطَى مُعْطِيَانِ قَبْعَثْرِيْ يُقال فيه قَبْعَثْرِيَانِ وهذا الأصل أوالقياس الذي جاء به الشاطبي بناء على قول ابن مالك:

أَخْرَ مَقْصُورٍ تُنْتَى أَجْعَلُهُ يَا إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةِ مُرْتَقِيَا

وما جاء مخالفاً لذلك عده الشاطبي من الشاذ الذي لا يقاس عليه ،وقال الشاطبي إن الشلوين أشاروا: إنَّ قياس لغة هُذيل عند الجمع يقوم على فتح العين، نحو: دَوْلَةٌ عند الجمع يقال دَوْلَاتٌ، وَصَوْفَةٌ صَوْفَاتٌ، وقد ذكر ذلك القياس؛ لأنه لم يسمعهم لكنه نقل عن لغتهم ولا يوجد شك في ذلك؛ لأنَّ القياس مقبول^(٧٠). وهذا معناه نقل القياس عن غيرهم دون الوقوف على السماع، أو النقل؛ لأن النحويين لا يأتون بشيء من عندهم دون أن يسمعو ذلك من العرب والقياس يستعمل بناء على السماع لذا قيل (كأنه قال ذلك لأنه لم يسمعه)^(٧١)، فقول هُذيل بدلاً من ان تكسر الكلمه عند جمعها وتصغيرها تقوم بفتحها ، فالأصل ان يقال في دَوْلَةٍ دَوْلَاتٌ كما هو الحال عند الجمع بشكل وواقعٍ، وذلك ن كان لديهم قياسٌ خاصٌ بهم ورغم ذلك فإنه مقبولٌ. وهذا دليلٌ على عدم سماعهم بذلك.

أنواع القياس

أولاً الأصل وهو (المقيس عليه): رأى الشاطبي أن المقيس عليه هو الأصل ، وإن القياس يستند عليه ، والذي يحمل عليه الفرع من وهذا مانستشفه بقوله: ((القياس إنما يَنبني على أصلٍ))^(٧٦)، والقياس لديه يكون على نوعين رئيسيين هما أحدهما: إتباع كلام العرب دون ان يكون جامعاً بينهما من غير بحث أو تنقيح لبيان بأن العرب قالت بذلك أم لم تقل به ؛ والسبب في ذلك أن الاستقراء هي التي تدفعنا إلى القول بأن ذلك القياس جاءت به العرب^(٧٧)، نحو: إذا كان الفعل الثلاثي المتعدي على وزن (فَعَلَ) فإن مصدره يكون على وزن (فَعَلَ) بسكون العين، فالاستقراء هو الذي دفعنا أن نقيس على ذلك ، وإن لم تتطوّل العرب به فنأتي بمصدر على وزن (فَعَلَ) على قياس أن العرب جاءت بذلك، نحو: ضَرَبْتُهُ ضَرْباً، وَشَتَمْتُهُ شَتْماً، وهذا هو القياس أو المقيس عليه كما جاء به الشاطبي بناءً لقول ابن مالك:

فَعَلَ قِيَاسَ الْمَعْدِيِّ مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ كَرَدٍ رَدٍّ^(٧٨).

ثانياً: القياس أيضاً على ما لم تتطوّل به العرب لأنه غير جامع بينهما على مانطقته ، لكن بعد البحث فإذا نطق به تمسكنا بذلك حتى وإن خالفت القياس^(٧٩)، نحو: مصدر (فَعَلَ) المتعدي الثلاثي هو (فَعَلَ) وقد جئنا به بناءً على الاستنتاج الذي دفعنا إلى قياس ذلك، وكذلك يمكن إلزام بما جاء به العرب وإن خالفت القياس نحو: بناء مصدر (فَعَلَ) على (فَعَلَ) وهذا ما ذكره الشاطبي بقوله: ((وإن على غير ذلك اتبغناه وتركنا القياس، كقولهم: سَرَقَهُ سَرْقاً وطلبه طلباً، فلا تقول هنا: سَرْقاً، ولا طلباً))^(٨٠)، وهذا معناه بقياسنا بناء على ما جاءت العرب حتى وإن خالف القياس .

ثانياً: الفرع (المقيس):

((ويقصد بالفرع (المقيس) ما كان محمولاً على ماورد من الأوضاع النطقية لكلام العرب؛ فيلحق بكلامهم وينسب إليهم، ومن ثم تُضَفَى عليه صفة العربية))^(٨١)، ويقسم حسب قوه إلحاقه بكلام العرب

١- أن يكون المقيس، بأنّه سبق وتم الكلام فيه، وهذا ما جاء به الشاطبي^(٨٢)، بقوله: ((قد تقدمت العرب للتكلم به، وحفظ عنهم لم يحرفه عما نطقوا به، وإن كان مما لم يحفظ عنهم من التركيب النطقي))^(٨٣)، نحو: (فَعَلَ) إذا كان صحيح اللام، أو معتل العين أو الفاء أو دون ذلك، يكون مصدره المقيس على وزن (التَّعْيِيلِ)؛ بينما إذا كان معتل اللام فيكون مصدره المقيس (التَّعْيِيلِ)، لكن إذا كانت اللام همزةً فيكون مصدره على كليهما، نحو: هَذَا: تَهْنِئَةً وَتَهْنِئَةً، وما جاء مغايراً فموقوف على السماع ذلك^(٨٤).

٢- أن يكون المقيس وهو (الفرع) ما لم تتطوّل به العرب، ففي هذه الحالة ينبغي النظر إلى المقاييس المتتبعة في كلامهم، فإذا سمحوا بذلك فذلك يمكن الأخذ به، وإذا لم تتبع ذلك مردود^(٨٥) وهذا ما ذكره بقوله: ((مردود لا يقبل، لأنه ليس من كلام العرب))^(٨٦) ، نحو: (رَسَائِلُ) الهمزة فيها غير أصلية وردت بصورة قليلة . لأنها في الأصل من (رسائل) إذ قلبت من الياء ؛ لأنها جاءت بعد ألف ثالثة؛ لأنّ الهمزة في رسائل ظهر حكمه في المفرد، فمفرد رسائل هي رسالة على الرغم من عدم وجود همزة في مفرد رساله من البديهي أن يكون همزته في الجمع زائده أيضاً كونها منقلبة عن ياء ؛ وذلك لأن الحكم في المفرد يكون كالحكم على الجمع، وهكذا بالنسبة للأصل فالحكم فيه يكون كالحكم على الفرع^(٨٧)، وهذا دليل على أن المقيس لا يعتد به لكونه لم يأت به العرب . **القياس على القليل** أجاز الشاطبي القياس على القليل إذا لم يكن هناك ما يعارضه، وإذا كان له معارض فلا يقاس عليه ، وهذا يتم عن رفض الشاطبي القياس على القليل ، ونستشف ذلك من قوله: ((لا تعتبر القلة والكثرة في السماع إلا إذا كان القياس يدفعه ويعارضه، فأما إذا كان جارياً على القياس ولم يكن له معارض، فلا يندفع بالقلة))^(٨٨) ، نحو: (فَعَلَ) بضم الفاء وكسر، وهي من أبنية جموع الكثرة يأتي قليلاً في الأسماء، وإنما يطرد في الأفعال، نحو: ضَرَبَ، وَعُلِمَ وَعُفِرَ، وهو لم يهمل بمجرد خروجه من ضم إلى كسر؛ لأنه أخف من (فَعَلَ) بكسر الفاء وضم العين على الجملة، وليس بتقيل أيضاً إذ لو كان كذلك لكان معدوماً أو نادراً ولم يأت منهما سوى لفظتين (ذُلُّ، وُعِلُ)^(٨٩) وهو ما عده الشاطبي قليلاً . **القياس على النادر** وموقفه من القياس على النادر لا يبعد كثيراً عن القليل؛ لأنّ النادر يقاس عليه إذا لم يوجد ما يمنع القياس عليه ، وإذا وجد مانعاً يمنع من القياس، وهذا ما جاء بقوله: ((والنادر لا يقاس عليه، وإنما ذهبوا إلى ذلك لوجود السماع به))^(٩٠)، وأشار إلى خروج النادر عن القياس، نحو: ((النادر الخارج عن القياس))^(٩١)، وقال أيضاً: ((أنه مسموع لا يقاس عليه لما عرض فيه من الخروج عن أصل الباب))^(٩٢)، و((النادر لا يبنى عليها حكم مع إمكان تأويلها))^(٩٣)، نحو: (فَعَلًا) وهي من الأبنية النادرة لدى الشاطبي ، نحو: مَرْحَبًا، و(فَعَلًا) هي من الأبنية النادرة أيضاً نحو: إِيْجَلَى^(٩٤) إلى غير ذلك من الأبنية النادرة التي فهذا دليل على عدم رفضه القياس على النادر على رغم من كونه خارجاً عن القياس ، ولكن الشاطبي يأخذ به لورود السماع به عن العرب . **القياس على الشاذ:** يرى الشاطبي أن الشاذ الخارج عن الحكم يحتمل ان يكون أصل القاعده ، وهذا ما جاء بقوله: ((الشاذ الذي لا يقاس عليه مع احتمال أن يكون الأصل))^(٩٥)، ويرفض القياس عليه كما جاء بقوله: ((شاذ يحفظ ولا يقاس عليه))^(٩٦)، وقد رفض ذلك بناءً على إتفاق العلماء القدامى وقال: ((وهو أصل متفق عليه عند الأكابر: الخليل وسيبويه، فمن دونها إلى الآن))^(٩٧)، نحو: بقاء همزة الممدود على حالها في حاله التثنية وعدم قلبها وإوا يعد شاذاً لدى الشاطبي وغير مقيس عليه، نحو: حَمْرَاءُ، وَصَحْرَاءُ،

لأن القياس أن همزة الممدود يقلب في حالة التنثنية إلى الواو، أو إلى الياء فيقال: صَحْرَاوَان، وكذلك الحال في بَيْضَاوَان ، وحمزَاوَان، و غَرَاوَان وغير ذلك كثير مما يستوجب قلب الهمزة فيه واوا وما جاء مخالفاً يعد شاذاً^(٩٤)، وهذا يتم عن رفض الشاطبي القياس، وإن كان أصل القاعدة

ثالثاً الإجماع الصرفي: موقف الشاطبي من الإجماع كغيره من العلماء القدامى ذهب أنه إجماع البلديتين البصرة والكوفة حول مسألة معينه كما جاء به في قوله: ((وهو متفق عليه بين أهل البلدين))^(٩٥)، وكان هدف إجماع هو إجماع النحاة ، ولكن قيده بالبلدين البصرة والكوفة؛ لأنّ البلديتين هما من جمع المادة اللغوية وضبط قواعدها؛ لذا أعتد كثيراً عليهم وأشار إليهما الشاطبي إلى ذلك بقوله: ((أن النحويين ليسوا بمنحصرين في هاتين الفئتين؛ لأن هذا المذهب نقل عنهم ، وأيضاً فيرجع غيرهم إليهم غالباً؛ لأنهم الذين تجردوا لضبط كلام العرب من بين سائر الناس فهم المنفردون فيه بالتقدم))^(٩٦)، نحو:

وَقَصُرَ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَارًا مُجْمَعٌ ... عَلَيْهِ وَالْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَنْقُ

ذهب الشاطبي إن هذه المسألة فيها أمران الجواز وعدم الجواز، فالجائز بإجماع، بناءً على قوله أن الشاعر يضطر إلى قصر ما هو في الأصل أن يكون ممدوداً، نحو: كِسَاءٍ فوزنُهُ غير مستقيم؛ لذا يقوم الشاعر بقصره فيقول (الكسا) على وزن الحَجَى، وكقول الشاعر:

لَا بُدَّ مِنْ صَنْعَا وَإِنْ طَالَ السَّفَرُ

ف(صَنْعَا) أصله صَنْعَاء لكن الشاعر قصره للضرورة الشعرية، أما بالنسبة لعهده في الجواز وهو (مد المقصور) أشار الشاطبي أن فيه خلاف بين العلماء، فالكوفيون اجازوا ذلك والأخفش من البصريين؛ بينما منعه البصريين، لأمريين أحدهما: القياس لأنّ مد المقصور يكون مخالفاً للأصل؛ بينما في قصر الممدود لا يكون مخالفاً على العكس يكون أصلاً؛ لأنّ القصر هو الأصل، والدليل على ذلك أن الهمزة الممدود تكون زائدة والزيادة تعني خلاف لأصل القاعدة. ثانيهما: فالسمع أما أن يكون معدوماً فيؤوّل، وأما شاذ لا يقياس عليه، ولكن الفراء وضع عده شروطاً لقصر الممدود ومد المقصور وهي أن يمد المقصور إذا لم يأت في باب الممدود، نحو: (فَعْلَى) تانيث (فَعْلَان) ، نحو: سَكَرَى لا يمكن أن يُمد؛ لأن مذكرو سَكَرَان؛ ولأنّ (فَعْلَى) تانيث (فَعْلَان) لا يأت إلا بمقصورة ، وكذلك لا يقصر الممدود إذا لم يأت منه المقصور، نحو: (أَفْعَل) أَبْيَض مؤنثه يكون بَيْضَاء على وزن (فَعْلَاء) لا يمكن أن يقصر؛ لأن مذكرو يكون أَبْيَض ، ف(فَعْلَاء) مؤنث أَفْعَل لا يأت إلا ممدوداً، ماعدا ذلك يجوز قصر الممدود ومد المقصور إذا كان لهما نظير من الآخر ، نحو: (رَحَى) إذا مدت فيصير، مثل سَمَاء، ويجوز أن يقصر الممدود ، نحو: (سَمَاء) في مده يصير، مثل (رَحَى) أما حجة الكوفيين فيه أمران أحدهما: القياس من جهة الإجماع ، فإنهم أجازوا ذلك لأشباع الحركات في الضرورة ، نحو: كَأَنَّ في أَثْيَابِهَا الْفَرْثُفُول^(٩٧) وهذا كثير ، أما من جهة السماع ، نحو:

سَيُغْنِيَنِ الَّذِي أَغْنَاكَ عَنِّي فَلَا فَتَرَّ يَدُومُ وَلَا غِنَاءُ^(٩٨)

فغناء أصله (الغِنَى) فقد مد المقصور للضرورة الشعرية، لكن البصريين عدوا هذه الأبيات من جهالة القائلين، والإنصاف أنهم رفضوا ذلك؛ لأنّ تفسير بعيد، هو نادرٌ وشاذٌ لا يصل مستواه إلى قصر الممدود ، وهذا دليلٌ على رفض البصريين لمد المقصور وعدوه من النادر والشاذ، وجوزوا قصر الممدود كون القصر هو الأصل، ومما ذكر تبين لنا إن الشاطبي موافق لإجماع النحاة ولا يخرج عنه إلى غيره^(٩٩). **الأستصحاب الحال الصرفي:** موقف الشاطبي منه كسائر العلماء ذهب إلى أن معناه هو بقاء الشيء على أصله إذا لم يكن هناك دليلٌ على تغييره، وهذا ما جاء بقوله: ((أن الأصاله على ثلاثة أقسام: أصالة قياسية فقط، وأصاله استعمالية فقط، وأصاله مطلقة، والذي يعضد القياس فيها الاستعمال. والأصاله هنا من القسم الثالث؛ لأن القياس قد عَضَدَ فيه الاستعمال))^(١٠٠). وقسم الشاطبي الأصل إلى قسمين الاصل القياسي والأصل الاستعمالي.

أولهما: الأصل القياسي: هو الأصل الذي لا يعارض فيه الاستعمال القياس بمعنى إن الكلمة تشق، أو تُصَرَف بحسب أصلها^(١٠١)، نحو: حروف الأبدال هي الحروف التي يحدث فيها الأبدال من كلا طرفيها، فالألف تبدل من غيرها وببدل غيرها منها، وكذلك الحال بالنسبة لبقية حروف الأبدال وهي الهمزة والواو والياء، نحو: (قَامَ) (الالف مبدلة من الواو فأصل (قَوْم) فواو هو المُبدل منه، وقد يكون المبدل منه غير أصلي كالياء في (ملهى) التي أنقلبت منها الألف فأصله من (ملهى)^(١٠٢) وهذا معنى الأصل الذي ذكره الشاطبي. ثانيهما الأصل الاستعمالي : هو ما أطلق عليه الشاطبي بـ(الغول عن الأصل) ويراد به مخالفة الأصل القياسي^(١٠٣)، نحو: قَالَ تَعَالَى : □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ [المطففين: ١٨]، وكأنه في الأصل جمع عَلِيٍّ على (فَعِيل)، لكنه عدل على الأصل فأصبح (□) وهذا معنى الأصل الاستعمالي أي أنه عدل نوعاً ما عن أصله والدليل على ذلك في قوله تعالى كأنه الأصل القياسي، ولكنه ليس كذلك ، وإنما شبيهه بالأصل ، لانه عدل عن ذلك الأصل^(١٠٤). وفي هذا الأصل الصرفي نجد أن الشاطبي لا يخرج عن الاصول التي حددها النحاة في أستصحاب الحال.

الخاتمة

بأهم النتائج

- إن الشاطبي لا يتبع مذهباً معيناً ، بل إن له مذهباً مستقلاً فهو لا يتعصب لمذهب دون آخر فقد ينتمي إلى المذاهب الأخرى وأحياناً لا ينتمي كما أسلفنا ذلك .
- أجاز الشاطبي القياس على القليل إذا كان السماع يعضده ؛لأنه وإن كان قليلاً فإن الشاطبي يأخذ به كما في لفظتي (دُئِلَ - وُعِلَ) فالقياس معدوم بهما إلا إن السماع يعضدهما .
- أجاز الشاطبي القياس على القليل والنادر ، إذا كان هناك دليلٌ يشير أنها من القليل أو النادر .
- لم يقيس الشاطبي على الشاذ مستعيناً بـ (الخليل وسيبويه) وذكر إن الشاذ يحفظ ولا يقاس عليه .
- كان موقفه من الإجماع كغيره من العلماء بأنه يكون اتفاق كل من البصريين والكوفيين تجاه مسألة معينة، وكذلك موقفه من الاستصحاب الحال لا يبعد كثيراً عن غير هـ من سائر العلماء وهو بقاء الأمر على حاله في الأصل إذا لم يكن هناك دليلٌ على تغييره وبين أنه على نوعين أصل قياسي وأصل إستعمالي .

هوامش البحث

الأعلام : ٧٥/١ ، إيضاح المكنون : ١٢٧/٢ ، نحو الفقهاء : ٢٧ . (١)

(٢) شجرة النور الزكية : ٣٣٢/١

ينظر : الإعتصام : ٣٢ ، معجم البلدان : ١٦٨/ ٢ ، الروض المِعْطَار : ٣٣٧ . (٣)

ينظر : فتاوي الإمام الشاطبي : ٣٢ . (٤)

هدية العارفين : ١٨/١ ، درة الحجال : ١٨٢/١ . (٥)

معجم المؤلفين : ١١٨ / ١ ، مقدمة الاعتصام : ٥١ . (٦)

ينظر : الأعتصام : ٥١ ، نيل الابتهاج : ٤٩ . (٧)

الاعلام للزركلي : ٧٥/١ . (٨)

أصول العربية : ٥٤ . (٩)

ينظر : الأعلام للزركلي : ٧٥/١ . (١٠)

(١١) ينظر: موقف الشاطبي من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين في كتابه المقاصد : ٩٦-٩٧ ، المقاصد الشافية : ٢٥١/٨-٢٥٢ ، الإنصاف : ٦٥٤/٢ .

ينظر: المصدر نفسه : ١٠٦-١٠٧ . (١٢)

ينظر : المقاصد الشافية : ٥٠٠-٥٠١ ، الكتاب : ٣٣٩/٣ ، المقتضب : ١٣٣/٣ . (١٣)

ينظر: موقف الشاطبي من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين في كتابه المقاصد الشافية : ١٠٧ ، الكتاب : ٣٩٩/٣ . (١٤)

ينظر: شرح المفصل : ٤٧٨/٣ . (١٥)

ينظر: المقاصد الشافية : ٣٤٥/٩ . (١٦)

ينظر : الكتاب : ٣٤٨/٤ . (١٧)

ينظر : إصلاح المنطق : ١٦٤ . (١٨)

ينظر : المقتضب : ١٠٠/١ . (١٩)

ينظر: المنصف : ٢٨٥ . (٢٠)

ينظر : المقاصد الشافية : ٣٩٥/٨ ، الخصائص : ٢٩٩/١ . (٢١)

ينظر : إرتشاف الضرب : ١٩٩/١ . (٢٢)

المقاصد الشافية : ٧٢/٨ . (٢٣)

- المصدر نفسه : ١٦٩/٤ . (٢٤)
- ينظر : المقاصد الشافية : ٣٨٥-٣٨٦، شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ٢٥٤ . (٢٥)
- ينظر : أصول العربية : ١١٥ . (٢٦)
- المقاصد الشافية : ٤٠٤/١ . (٢٧)
- ينظر : مجرد مقالات أبي أسحاق الشاطبي : ٩٩ . (٢٨)
- ينظر : أصول العربية : ١١٧ . (٢٩)
- *أسماعيل بن عمر بن كثير بن ضو بن درع القرشي البصري الدمشقي (٧٠١-٧٧٤هـ-١٣٠٢-١٣٧٣م) حافظ ومؤرخ من الشام ومن مؤلفاته البداية والنهاية ، وتفسير القرآن الكريم، والاجتهاد، ينظر : الأعلام للزركلي : ١/ ٣٢٠ .
- ينظر : المقاصد الشافية : ٦٨. /٧ . (٣٠)
- ينظر : أصول العربية : ١٢٠-١٢٨ . (٣١)
- ينظر : المحتسب في تبين شذوذ القراءات : ٦٥/١، السبعة في القراءات : ٤٩ . (٣٢)
- ينظر : أصول العربية : ١٢٨ . (٣٣)
- ينظر : الموسوعة القرآنية : ٩٥/٢ . (٣٤)
- أصول العربية : ١٢٨، الاقتراح : ٣٩ . (٣٥)
- ينظر : الاقتراح : ٣٩ . (٣٦)
- *أبو جعفر يزيد بن القعقاع المخزومي (١٣٢هـ-٧٥٠م) وهو أحد القراء السبعة الذي تنسب إليهم قراءات القرآن الكريم وسنه وفاته فيه خلاف، ينظر: الاعلام ، للزركلي: ١٨٦/٨، طبقات القراء السبعة: ١٠٤ .
- *أبو حاتم : هو عبيد الله بن أبي بكر الثقفي، وأول من قرأ القرآن بالألحان تابعي الثقة (-٧٩هـ--٦٩٨م) وأمير سجستان ٥٠-٥٣هـ ، ينظر: الاعلام للزركلي : ١٩٢/٤ .
- ينظر: المقاصد الشافية : ٢٠٧/٩، المحتسب في تبين شذوذ القراءات : ٤٢١/٢-٤٢٢ . (٣٧)
- ينظر : أصول العربية : ١٢٨ . (٣٨)
- * جلال الدين هو: عبد الرحمن عمر بن رسلان الكناني العسقلاني، من علماء الحديث بمصر (٨٢٤هـ-١٤٢١م) وله كتب بالتفسير والفقه وجالس الوعظ ، ينظر : الاعلام للزركلي : ٣٢٠/٣ .
- المحتسب في تبين شذوذ القراءات : ٢٢/١ . (٣٩)
- الموافقات : ١٣٢/٢ . (٤٠)
- ينظر : المقاصد الشافية : ٢٦٠/٩، الخصائص : ١٥٣/١، شرح المفصل : ٥٧/٢ . (٤١)
- أصول العربية : ١٣٨، المقاصد الشافية : ١٧٢/٤ . (٤٢)
- أصول العربية : ١٣٨ . (٤٣)
- ينظر : المصدر نفسه: ١٣٨، المقاصد الشافية : ٤٠٣/٣ . (٤٤)
- * ابن الضائع علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الإسيلي أبو الحسن، المعروف بأبن الضائع (٦٨٠هـ-١٢٨١م)، أندلسي وكتبه شرح كتاب سيبويه، وشرح الجمل للزجاجي والرد على أبن عصفور، ينظر : الأعلام للزركلي : ٣٣٣-٣٣٤
- ينظر: المقاصد الشافية : ١٣٦ . (٤٥)
- ينظر : المصدر نفسه : ٥٧٢/٤، شرح أبن الناظم: ٣٤٢ الاستنكار: ٥٠٩/٨ . (٤٦)
- أصول العربية : ١٦٥ . (٤٧)
- المقاصد الشافية : ٢٧٥/٨ . (٤٨)
- ينظر : أصول العربية : ١٦٥ . (٤٩)
- البيت لذي الرمة في ديوانه : ١٦٠/٣ . (٥٠)

- ينظر: المقاصد الشافية : ٥٩٣/٤. (٥١)
- ينظر: أصول العربية : ١٦٧. (٥٢)
- * العجاج : هو : عبدالله بن رؤبه بن ليبيد بن صخر السعدي التميمي، راجزٌ مجيدٌ ء وهو من الجاهلية، ينظر : الإعلام ،للزركلي : ٨٦/٤.
- ينظر: المقاصد الشافية : ١٧/٩، إرتشاف الضرب : ٣٠٠/١. (٥٣)
- المقاصد الشافية : ٤٨٩/١. (٥٤)
- البيت مجهول القائل ينظر : المصدر نفسه : ٢٣/٧، وفي تاج العروس : ٢٣٤/٤. (٥٥)
- أصول العربية : ١٩٧. (٥٦)
- ينظر: أصول العربية : ١٩٧، الأمثال : ٣٤. (٥٧)
- الأمثال من الكتاب والسنة : ١٦. (٥٨)
- ينظر: المقاصد الشافية : ٤٥٩/٤، الكتاب: ٩٧/٤. (٥٩)
- ينظر: أصول العربية : ٢٠٠. (٦٠)
- * وهو ساعدة بن جؤية الهذلي، من بني كعب ابن كاهل، من سعد هذيل: شاعر، من مخضرمي الجاهلية والإسلام. أسلم، وليست له صحبة.،الاعلام للزركلي: ٣ / ٧٠٥
- البيت ساعدة بن جؤية، في ديوانة الهذليين : ١٩٨٥/١، وتوجد في المقاصد الشافية: ٢٨٣/٤، الكتاب : ١١٤/١. (٦١)
- (٦٢) المقاصد الشافية : ٢٨٦/٤
- ينظر: أصول العربية : ٢٠١. (٦٣)
- المقاصد الشافية : ١٤١/٥. (٦٤)
- (٦٥) المصدر نفسه : ٤٨٦/٤.
- ينظر : المصدر نفسه : ٤٨٦-٤٨٧. (٦٦)
- ينظر: الكتاب: ٣٣/٤. (٦٧)
- المقاصد الشافية : ١٨٠/٤. (٦٨)
- المصدر نفسه : ٣٢٣/٤. (٦٩)
- المصدر نفسه : ٤٨٤/٦. (٧٠)
- المقاصد الشافية : ١٣٧/٥. (٧١)
- المقاصد الشافية : ٤٣٢/٣. (٧٢)
- ينظر : أصول العربية : ٢٢٥. (٧٣)
- ينظر: المقاصد الشافية : ٣٢٤/٤، الخصائص : ٢٦٥/١. (٧٤)
- ينظر: أصول العربية : ٢٢٦. (٧٥)
- المقاصد الشافية : ٣٢٤/٤، ينظر : الخصائص : ٢٦٥ / ١. (٧٦)
- أصول العربية : ٢٨٣. (٧٧)
- ينظر: أصول العربية : ٢٨٣. (٧٨)
- المقاصد الشافية : ١٩/١. (٧٩)
- ينظر : المقاصد الشافية : ٣٤٣/٤، شرح التسهيل : ٤٧٢/٣. (٨٠)
- ينظر : أصول العربية : ٢٨٤. (٨١)
- المقاصد الشافية : ٣١٨/٥. (٨٢)
- ينظر: المصدر نفسه : ٤١١/٨. (٨٣)
- المصدر نفسه : ٣٤٦/٢. (٨٤)

ينظر: المصدر نفسه : ٢٦٨/٨. (٨٥)

المصدر نفسه : ٣٩٤/٢. (٨٦)

المصدر نفسه : ٨٨/٤. (٨٧)

المصدر نفسه : ٥٩٦/١. (٨٨)

المصدر نفسه : ٢١٢/٥. (٨٩)

ينظر : المقاصد الشافية : ١٨٩/٦. (٩٠)

المصدر نفسه : ٣٧٧/٣. (٩١)

المصدر نفسه : ٥٥٩/٣. (٩٢)

المصدر نفسه : ٥٥٩/٣. (٩٣)

المصدر نفسه : ٤٤٩/٦. (٩٤)

المصدر نفسه : ٤٤٧/٤. (٩٥)

المصدر نفسه : ١٩٣/٣. (٩٦)

(٩٧) البيت مجهول القائل ويوجد في المقاصد الشافية : ٤٢٢/٦-٤٢٣، ويوجد في فوائت كتاب سيبويه : ٩١.

(٩٨) البيت مجهول القائل يوجد في المصدر نفسه : ٤٢٣/٦، الخصائص : ٢٦/٣ ويوجد في البارع في اللغة : ٥٤٣، شرح القصائد السبع

الطوال الجاهليات : ٢٢٤، اشتقاق أسماء الله : ١١٩، الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء : ١٢٢،

أخلاف الوزيرين : ٥١٠، سر الفصاحة : ٨٣، .

(٩٩) ينظر: المقاصد الشافية : ٤٢٢/٦-٤٢٤، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٦١٤/٢-٦١٥

المصدر نفسه : ٥٤/٢. (١٠٠)

ينظر: أصول العربية : ٣١٦. (١٠١)

ينظر: المصدر نفسه : ٥/٩، الكتاب : ٣٥٣/٣. (١٠٢)

ينظر : أصول العربية : ٣٦٩. (١٠٣)

ينظر : المقاصد الشافية : ١٨٥/١. (١٠٤)

قائمة المصادر والمراجع

١-أخلاق الوزيرين : أبو حيان التوحيدي، علي بن محمد بن العباس (ت ٤٠٠هـ)، تح: محمد بن تاووت الطنجي، دار صادر- بيروت، المجمع

العلمي العربي بدمشق، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م. د. ط.

٢-إرتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان محمد بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة

الخانجي بالقاهرة، ١٣١٨هـ-١٩٩٨م. د. ط.

3-الأستكار: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت ٤٦٣هـ)، تح: سالم محمد عطا، محمد علي معوض،

دار الكتب العلمية- بيروت، ط ١، ١٤٢١-٢٠٠٠م. د. ط.

٤-اشتقاق أسماء الله: عبدالرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت ٣٣٧هـ)، تح: عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة،

ط ٢، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٥-الأعتصام: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، د. ط. تح، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية

السعودية، ط ١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م

٦-الأعلام للزركلي : خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، ط ٥، ٢٠٠٢م.

٧-إصلاح المنطق: ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت ٢٤٤هـ)، تح: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط ١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٨-أصول العربية بين متقدمي النحاة ومتأخريهم: أحمد فتحي البشير، دار الذخائر لإحياء لتراث أمة، شارع الإمام محمد عبده خلف جامع الأزهر،

ط ١، ١٤٣٩هـ-٢٠١٨م.

- ٩-الأقترح في أصول النحو: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، دار البيوتى دمشق، ط٢، ١٤٢٧-٢٠٠٦م.
- ١٠-الأمثال من الكتاب والسنة: محمد بن علي بن الحسن بن بشر، أبو عبدالله، الحكيم الترمذي (ت ٣٢٠هـ)، تح: د. السيد الجميلي، دار ابن زيدون/دار أسامة- بيروت- دمشق، د.ط.
- ١١-الأمثال: أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي (ت ٢٢٤هـ)، تح: د. عبدالمجيد قطامش، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٠-١٩٨٠م.
- ١٢-الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (ت ٥١٣-٥٧٧هـ)، د.تح، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- ١٣-إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: إسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم الباباني أصلاً، البغدادي مولداً ومسكناً (ت ١٣٣٩هـ)، ج١، إسطنبول، ١٩٤٥-١٩٤٧م.
- ١٤-البارع في اللغة: أبو علي إسماعيل بن القاسم البغدادي (ت ٣٥٦هـ)، تح: هاشم الطعان، مكتبة النهضة بغداد- دار الحضارة العربية بيروت، ١٩٧٢م، د.ط.
- ١٥-تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: محمد بن عبدالله ابن مالك الطائي الجبائي، أبو عبدالله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)، تح: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.
- ١٦-الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تح: محمد علي النجار (ت ١٣٨٥هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤.
- ١٧-درة الحجال في أسماء الرجال: أبو العباس أحمد بن محمد المكناسي الشهير بابن القاضي (٩٦٠-١٠٢٥هـ)، تح: د. محمد الأحمدى أبو النور، دار التراث، القاهرة- المكتبة العتيقة تونس، ط١، ١٣٩١-١٩٧١م.
- ١٨-ديوان ذي الرمة: أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي أحمد بن حاتم الباهلي (ت ٢٣١هـ) صاحب الأصمعي، تح: عبد القدوس أبو صالح (ت ١٤٤٣هـ)، مؤسسة الإيمان جدة، ط١، ١٩٨٢-١٤٠٢م.
- ١٩-الروض المعطار في خبر الأقطار: أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن عبد المنعم الحميري (ت ٩٠٠هـ)، تح: إحسان عباس، مؤسسة ناصر للثقافة- بيروت، ط٢، ١٩٨٠م.
- ٢٠-السبعة في القراءات: أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت ٣٢٤هـ)، تح: شوقي ضيف، دار المعارف- مصر، ط٢، ١٤٠٠هـ.
- ٢١-سرالفصاحة: أبو محمد عبدالله بن محمد بن سعيد بن سنان الخاجي الحلبي (ت ٤٦٦هـ)، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- ٢٢-شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: محمد بن محمد بن عمر بن علي ابن سالم مخلوف (ت ١٣٦٠هـ)، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- ٢٣-شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: بدرالدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- ٢٤-شرح التسهيل: محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجبائي، أبو عبدالله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)، تح: د. عبد الرحمن السيد- د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤١٠-١٩٩٠م.
- ٢٥-شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، ط٥.
- ٢٦-شرح المفصل: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصللي المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت ٦٤٣هـ)، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- ٢٧-طبقات القراء السبعة وذكر مناقبهم وقراءاتهم: عبد الوهاب بن يوسف بن إبراهيم، ابن السلار الشافعي (ت ٧٨٢هـ)، تح: أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية- صيدا بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.
- ٢٨-فتاوي الإمام الشاطبي: أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الأندلسي صاحب الموافقات والإعتصام، (ت ٧٩٠هـ-١٣٨٨)، تح: محمد أبو الأجفان، نهج لواز الوردية ١٠٠٩، تونس، ط١، ١٤٠٥-١٩٨٤، ط٢، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م.

- ٢٩- فوائت كتاب سيبويه: أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت ٣٦٨هـ)، تح: د. محمد عبد المطلب البكاء، دار الشؤون الثقافية العامة آف عربية- بغداد، ط١، ٢٠٠٠م.
- ٣٠- الكتاب: عمرو لن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ)، تح: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- ٣١- مجرد مقالات أبي إسحاق الشاطبي في أصول العربية: أحمد فتحي البشير، مركز تراث للبحوث والدراسات، الجيزة- جمهورية مصر العربية، ط١، ١٤٤٤هـ-٢٠٢٣م.
- ٣٢- المحتسب في تبين شذوذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تح: محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- ٣٣- معجم البلدان: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت ٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٩٥م.
- ٣٤- معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٣٥- المقتضب: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥هـ)، تح: محمد عبدالخالق عزيمة، عالم الكتب -
- ٣٦- الموافقات: أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، تح: أبو عبيدة بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
- ٣٧- الموسوعة القرآنية: إبراهيم بن إسماعيل الأبياري (ت ١٤١٤هـ)، مؤسسة سجل العرب، ط ١٤٠٥.
- ٣٨- الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء: أبو عبيد الله بن محمد بن عمران بن موسى المزرباني (ت ٣٨٤هـ).
- 39- رسالة (موقف الشاطبي من مسائل الخلاف اللغوي بين البصريين والكوفيين في كتابه المقاصد الشافية) دراسة وصفية تحليلية: هالة موسى محمد القبط، الجامعة الإسلامية، غزة، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، ١٤٣٥-٢٠١٤م.
- ٣٩- نحو الفقهاء: أحمد فتحي البشير، مركز تراث للبحوث والدراسات الجيزة- جمهورية مصر العربية، ط١، ١٤٤٣هـ-٢٠٢٢م.
- ٤٠- نيل الأبتهاج: أحمد باب بن أحمد بن أحمد بن محمد التكروري التنبكتي السوداني، أبو العباس (ت ١٠٣٦هـ).
- ٤١- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: إسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم الباباني أصلاً، البغدادي مولداً ومسكناً (ت ١٣٣٩هـ)، وكالة المعارف، إسطنبول، ١٩٥١هـ-١٩٥٥م.

List of Sources and References

- 1- Akhlāq al-Wazīrayn, by: Abū Ḥayyān al-Tawhīdī, 'Alī ibn Muḥammad ibn al-'Abbās (d. 400 AH), edited by Muḥammad ibn Tāwīt al-Ṭanjī, Dār Ṣādir – Beirut, al-Majma' al-'Ilmī al-'Arabī bi-Dimashq, 1412 AH / 1992 CE.
- 2- Irtishāf al-Ḍarb min Lisān al-'Arab, by Abū Ḥayyān Muḥammad ibn Yūsuf ibn Ḥayyān Athīr al-Dīn al-Andalusī (d. 745 AH), edited by Rajab 'Uthmān Muḥammad, Maktabat al-Khānjī, Cairo, 1318 AH / 1998 CE
- 3- Al-Istidhkār, by Abū 'Umar Yūsuf ibn 'Abd Allāh ibn Muḥammad ibn 'Abd al-Barr ibn 'Āṣim al-Namarī al-Qurṭubī (d. 463 AH), edited by Sālim Muḥammad 'Aṭā and Muḥammad 'Alī Mu'awwad, Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah – Beirut, 1st ed., 1421 AH / 2000 CE.
- 4- Ishtiḳāq Asmā' Allāh, by 'Abd al-Raḥmān ibn Ishāq al-Baghdādī al-Nahāwandī al-Zajjājī, Abū al-Qāsim (d. ٣٣٧AH), edited by 'Abd al-Ḥusayn al-Mubārak, Mu'assasat al-Risālah, ٢nd ed., ١٤٠٦ AH / ١٩٨٦
- 5- Al-I'tisām, by Ibrahim ibn Musa ibn Muhammad al-Lakhmi al-Gharnati al-Shatibi (d. ٧٩٠AH), ١st ed., Dar Ibn al-Jawzi, Saudi Arabia, ٢٠٠٨ [١٤٢٩AH]
- ٦- al-A'lām, by Khayr al-Din ibn Mahmud ibn Muhammad ibn 'Ali ibn Faris al-Zarkali al-Dimashqi (d. ١٣٩٦ AH), ٥th ed., Dar al-'Ilm li-l-Malayin, ٢٠٠
- 7- Iṣlāḥ al-Manṭiq, by Abu Yusuf Ya'qub ibn Ishaq, known as Ibn al-Sikkīt (d. ٢٤٤AH), ed. Muhammad Mur'ib, ١st ed., Dar Ihya' al-Turāth al-'Arabī, ٢٠٠٢ [١٤٢٣AH]
- ٨- Uṣūl al-'Arabiyyah bayna Mutaqaddimī al-Nuḥāt wa-Muta'akhkhirīhim, by Aḥmad Faṭḥī al-Bashīr, Dār al-Dhakhā'ir li-Ihyā' Turāth Ummah, Imām Muḥammad 'Abduh Street, behind al-Azhar Mosque, ١st edition, ١٤٣٩ AH / ٢٠١٨ CE.
- 9- al-Iqtiḥāḥ fī Uṣūl al-Naḥw, by 'Abd al-Raḥmān ibn Abī Bakr, Jalāl al-Dīn al-Suyūṭī (d. ٩١١AH), Dār al-Bayūṭī, Damascus, ٢nd edition, ١٤٢٧AH / ٢٠٠٦CE

- ١٠- al-Amthāl min al-Kitāb wa-l-Sunnah, by Muḥammad ibn ‘Alī ibn al-Ḥasan ibn Bishr, Abū ‘Abdallāh al-Ḥakīm al-Tirmidhī (d. ٣٢٠ AH), edited by Dr. al-Sayyid al-Jumaylī, Dār Ibn Zaydūn / Dār Usāmah, Beirut – Damascus
- 11-al-Amthāl, by Abū ‘Ubayd al-Qāsim ibn Sallām ibn ‘Abdallāh al-Harawī al-Baghdādī (d. ٢٢٤ AH), edited by Dr. ‘Abd al-Majīd Qutāmish, 1st ed., Dār al-Ma’mūn lil-Turāth, ١٤٠٠ AH / ١٩٨٠ CE.
- 1٢- al-Inṣāf fī Masā’il al-Khilāf bayna al-Nahwiyyīn al-Baṣariyyīn wa-l-Kūfiyyīn, by Kamāl al-Dīn Abū al-Barakāt ‘Abd al-Raḥmān ibn Muḥammad ibn Abī Sa’īd al-Anbārī al-Nahwī (٥١٣–٥٧٧ AH), 1st ed., al-Maktabah al-‘Aṣriyyah, ١٤٢٤ AH / ٢٠٠٣ CE.
- .13- Iyḍāḥ al-Maknūn fī al-Dhayl ‘alā Kashf al-Zunūn ‘an Asāmī al-Kutub wa-l-Funūn, by Ismā’īl Bāshā ibn Muḥammad Amīn ibn Mīr Sulaym al-Bābānī (originally), al-Baghdādī by birth and residence (d. ١٣٣٩ AH), vol. ١, Istanbul, ١٩٤٥٧–١٩٤٤
- ١٤- al-Bārī ‘fī al-Lughah, by Abū ‘Alī Ismā’īl ibn al-Qāsim al-Baghdādī (d. ٣٥٦ AH), edited by Hāshim al-Ta’ān, Maktabat al-Nahḍah, Baghdad – Dār al-Ḥaḍārah al-‘Arabiyyah, Beirut, ١٩٧٢ CE.
- .15-Tashlīl al-Fawā’id wa Takmīl al-Maqāsid, by Muḥammad ibn ‘Abdallāh ibn Mālik al-Ṭā’ī al-Jayyānī, Abū ‘Abdallāh Jamāl al-Dīn (d. ٦٧٢ AH), edited by Muḥammad Kāmil Barakāt, Dār al-Kātib al-‘Arabī li-ṭ-Ṭibā’ah wa-l-Nashr, Cairo, ١٣٨٧ AH / ١٩٦٧ CE.
- ١٦- al-Khaṣā’iṣ, by Abū al-Faṭḥ ‘Uthmān ibn Junay (d. ٣٩٢ AH), edited by Muḥammad ‘Alī al-Najjār (d. ١٣٨٥ AH), ٤th ed., al-Hay’ah al-Miṣriyyah al-‘Āmmah lil-Kitāb.
- .17-Durrah al-Ḥijāl fī Asāmī al-Rijāl, by Abū al-‘Abbās Aḥmad ibn Muḥammad al-Maknāsī, known as Ibn al-Qāḍī (٩٦٠– ١٠٢٥ AH), edited by Dr. Muḥammad al-Aḥmadī Abū al-Nūr, Dār al-Turāth, Cairo – al-Maktabah al-‘Atīqah, Tunis, 1st ed., ١٣٩١ AH / ١٩٧١ CE.
- ١٨- Dīwān Dhī al-Rummah, by Abī Naṣr Aḥmad ibn Ḥātim al-Bāhilī (d. ٢٣١ AH), companion of al-Asma’ī, edited by ‘Abd al-Quddūs Abū Ṣāliḥ (d. ١٤٤٣ AH), Mu’assasat al-‘Imān, Jeddah, 1st ed., ١٤٠٢ AH / ١٩٨٢ CE.
- .19-al-Rawḍ al-Mi’ṭār fī Khabar al-Aqtār, by Abū ‘Abdallāh Muḥammad ibn ‘Abdallāh ibn ‘Abd al-Mun’im al-Ḥumayrī (d. ٩٠٠ AH), edited by Iḥsān ‘Abbās, Mu’assasat Naṣir lil-Thaqāfah, Beirut , ٢nd ed., ١٩٨٠ CE
- ٢٠- al-Sab’ah fī al-Qirā’at, by Aḥmad ibn Mūsā ibn al-‘Abbās al-Tamīmī, Abū Bakr ibn Mujāhid al-Baghdādī (d. ٣٢٤ AH), edited by Shawqī Dayf, Dār al-Ma’ārif, Egypt, ٢nd ed., ١٤٠٠ AH.
- 21-Sirr al-Faṣāḥah, by Abū Muḥammad ‘Abdallāh ibn Muḥammad ibn Sa’īd ibn Sinnān al-Khājī al-Ḥalabī (d. ٤٦٦ AH), Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 1st ed., ١٤٠٢ AH / ١٩٨٢ CE.
- ٢٢- Shajarat al-Nūr al-Zakiyya fī Ṭabaqāt al-Mālikiyyah, by Muḥammad ibn Muḥammad ibn ‘Umar ibn ‘Alī ibn Sālim Makhluḥ (d. ١٣٦٠ AH), Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, Lebanon, 1st ed., ١٤٢٤ AH / ٢٠٠٣ CE.
- .23-Sharḥ Ibn al-Nāẓim ‘alā Alfīyyat Ibn Mālik, by Badr al-Dīn Muḥammad ibn al-Imām Jamāl al-Dīn Muḥammad ibn Mālik (d. ٦٨٦ AH), edited by Muḥammad Bāsil ‘Uyūn al-Sūd, Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 1st ed., ١٤٢٠ AH / ٢٠٠٠ CE.
- ٢٤- Sharḥ al-Tashīl, by Muḥammad ibn ‘Abdallāh ibn Mālik al-Ṭā’ī al-Jayyānī, Abū ‘Abdallāh Jamāl al-Dīn (d. ٦٧٢ AH), edited by Dr. ‘Abd al-Raḥmān al-Sayyid and Dr. Muḥammad Badawī al-Mukhtūn, Hajr for Printing, Publishing, Distribution, and Advertising, 1st ed., ١٤١٠ AH / ١٩٩٠ CE.
- 25-Sharḥ al-Qaṣā’id al-Sab’ al-Ṭiwāl al-Jāhiliyyah, by Abū Bakr Muḥammad ibn al-Qāsim ibn Bishār al-Anbārī (d. ٣٢٨ AH), edited by ‘Abd al-Salām Muḥammad Hārūn, Dār al-Ma’ārif, ٥th ed.
- ٢٦- Sharḥ al-Mufaṣṣal, by Ya’īsh ibn ‘Alī ibn Ya’īsh ibn Abī al-Sarāyā Muḥammad ibn ‘Alī, Abū al-Baqā’ Muwaffaq al-Dīn al-Asadī al-Mawṣilī, known as Ibn Ya’īsh and Ibn al-Ṣānī (d. ٦٤٣ AH), Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 1st ed., ١٤٢٢ AH / ٢٠٠١ CE.
- ٢٧- Ṭabaqāt al-Qurrā’ al-Sab’ah wa Dhikr Manāqibihim wa Qirā’ātihim, by ‘Abd al-Wahhāb ibn Yūsuf ibn Ibrāhīm, Ibn al-Sallār al-Shāfi’ī (d. ٧٨٢ AH), edited by Aḥmad Muḥammad ‘Azūz, al-Maktabah al-‘Aṣriyyah, Ṣaydā, Beirut, 1st ed., ١٤٢٣ AH / ٢٠٠٣ CE
- ٢٨- Fatāwā al-Imām al-Shāṭibī, by Abī Ishāq Ibrāhīm ibn Mūsā al-Andalusī, author of al-Muwāfaqāt and al-‘Iṭṣām (d. ٧٩٠ AH / ١٣٨٨ CE), edited by Muḥammad Abū al-Ajfan, Nahj Lawāz al-Wardiyyah ١٠٠٩, Tunis, 1st ed., ١٤٠٥ AH / ١٩٨٤ CE; ٢nd ed., ١٤٠٦ AH / ١٩٨٥ CE.
- 29-Fawā’it Kitāb Sībawayh, by Abū Sa’īd al-Ḥasan ibn ‘Abdallāh al-Sīrāfi (d. ٣٦٨ AH), edited by Dr. Muḥammad ‘Abd al-Muṭṭalib al-Bakkā’, Dār al-Shu’ūn al-afaq-Thaqāfiyyah al-‘Āmmah, Arab Countries – Baghdad, 1st ed., ٢٠٠٠ CE (please check this date as it seems incomplete)
- ٣٠- Kitāb, by ‘Amr ibn ‘Uthmān ibn Qanbar al-Ḥārithī al-Walā’ī, Abū Bashār, nicknamed Sībawayh (d. ١٨٠ AH), edited by ‘Abd al-Salām Muḥammad Hārūn, Maktabat al-Khānjī, Cairo, ٣rd ed., ١٤٠٨ AH / ١٩٨٨ CE

- ٣١- Mujarrad Maqālāt Abī Ishāq al-Shātibī fī Uṣūl al-‘Arabiyyah, by Aḥmad Fattī al-Bashīr, Markaz Turāth lil-Buḥūth wa al-Dirāsāt, Gīzah, Arab Republic of Egypt, 1st ed., ١٤٤٤AH / ٢٠٢٣CE.
- ٣٢- Al-Muḥtasib fī Tabayyun Shudhūdh al-Qirā’āt wa al-‘Idāḥ ‘anhā, by Abū al-Faṭḥ ‘Uthmān ibn Junay (d. ٣٩٢ AH), edited by Muḥammad ‘Abd al-Qādir ‘Aṭā, Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, Beirut, 1st ed., ١٤١٩ AH / ١٩٩٨ CE.
- ٣٣- Ma‘jam al-Buldān, by Shihāb al-Dīn Abū ‘Abdallāh Yāqūt ibn ‘Abdallāh al-Rūmī al-Ḥamawī (d. ٦٢٦ AH), Dār Ṣādir, Beirut, ٢nd ed., ١٩٩٥ CE.
- 34- Ma‘jam al-Mu‘allifin, by ‘Umar Riḍā Kaḥḥālāh, Maktabat al-Muthnā, Beirut, Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī, Beirut
- 35- Al-Muqtaḍab, by Muḥammad ibn Yazīd ibn ‘Abd al-Akbar al-Thamālī, Abū al-‘Abbās, known as al-Mubarrad (d. ٢٨٥ AH), edited by Muḥammad ‘Abd al-Khāliq ‘Azīmāh, ‘Ālam al-Kutub – Beirut.
- ٣٦- Al-Muwāfaqāt, by Abū Ishāq Ibrāhīm ibn Mūsā ibn Muḥammad al-Lakhmī al-Shātibī (d. ٧٩٠ AH), edited by Abū ‘Ubaidah ibn Ḥasan Āl Sulaymān, Dār Ibn ‘Affān, 1st ed., ١٤١٧ AH / ١٩٩٧ CE.
- 37- Al-Mawsu‘ah al-Qur’aniyyah (The Qur’anic Encyclopedia by Ibrahim ibn Ismail al-Abyari (d. 1414 AH). Cairo: Arab Record Foundation, 1st ed., 1405 AH.
- 38 Al-Muwashshah fī Ma’ākhidh al-‘Ulamā’ ‘ala al-Shu‘arā’ (The Embellished Work on the Scholars’ Criticism of Poets), by Abu ‘Ubayd Allah ibn Muhammad ibn ‘Imran ibn Musa al-Muzhirbani (d. 384 AH)
- ٣٩- Al-Shatibi’s Approach to Linguistic Disputes between Basran and Kufan Grammarians in His Book “Al-Maqasid al-Shafiyah”: A Descriptive and Analytical Study, by Hala Musa Muhammad Al-Qabt Master’s thesis, Department of Arabic Language, Faculty of Arts, Islamic University of Gaza, 1435 AH / 2014
- 39- Naḥw al-Fuqahā’ (The Grammar of the Jurists), by Ahmad Fathi al-Bashir. Giza: Markaz Turath lil-Buḥūth wa al-Dirāsāt, 1st ed., 1443 AH / 2022 CE.
4٠. Nayl al-Ibtihāj (Attaining Joy), by Ahmad Baba ibn Ahmad ibn al-Faqih al-Hajj Ahmad ibn ‘Umar ibn Muhammad al-Takruri al-Tinbukti al-Sudani, Abu al-‘Abbas (d. 1036 AH).
- 41- Hadiyyat al-‘Arifīn fī Asmā’ al-Mu‘allifin wa Āthār al-Muṣannifin (The Gift to the Learned: Authors and Their Works), by Isma‘il Pasha ibn Muhammad Amin ibn Mir Salim al-Babani al-Baghdadi (d. 1339 AH). Istanbul: Wakālat al-Ma‘ārif, 1951–1955 CE.